

التوافق المحاسبي الدولي كأداة للاندماج في الاقتصاد العالمي مع الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري

International accounting harmonization as a tool for integration into the global economy, with reference to the Algerian financial accounting system

شريقي عمر¹*

¹ جامعة فرحات عباس - سطيف 1 (الجزائر)، omar.cherigui@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/17

تاريخ الاستلام: 2021/11/29

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل أهمية التوافق المحاسبي الدولي أو تبني المعايير المحاسبية الدولية من طرف المؤسسات الاقتصادية في الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، وذلك من خلال قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة على مستوى دولي.

وقد أظهرت الدراسة أن التوافق المحاسبي الدولي يعطي للمؤسسات إمكانية التمويل من الأسواق المالية الدولية وجلب مستثمرين دوليين، ويفتح الباب كذلك أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول النامية. كما يتيح التوافق المحاسبي الدولي الفرصة أمام مهنيي المحاسبة ليصبحوا مهنيين دوليين من خلال ممارسة المحاسبة والتدقيق في الشركات الأجنبية ببلدانهم أو بممارستهم للمهنة في الدول الأجنبية.

كلمات مفتاحية: توافق محاسبي دولي، معايير محاسبية دولية، إقتصاد عالمي، أسواق دولية، النظام المحاسبي المالي الجزائري.

تصنيفات JEL : M41، M48.

Abstract:

This article aims to study the importance of international accounting harmonization or the adoption of international accounting standards by economic enterprises in opening up and integrating into the global economy, through understandable and comparable financial statements at an international level.

The study showed that the international accounting harmonization gives companies the possibility of financing from international financial markets and attracting international investors, and also opens the door to foreign direct investment, especially in developing countries. International accounting harmonization also provides an opportunity for professional accountants to become international professionals, through the practice of accounting and auditing in foreign companies or by practicing their profession in foreign countries.

Keywords: international accounting harmonization, international accounting standards, global economy, international markets, Algerian financial accounting system.

JEL Classification Codes: M41, M48.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

إن التغيرات والتطورات التي ميزت الاقتصاد العالمي خلال القرن الماضي والاتجاه السريع نحو العولمة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في التجارة العالمية وامتداد نشاطها إلى مختلف أنحاء العالم، أدى إلى ظهور الحاجة إلى إيجاد نظم محاسبية ذات مرجعية دولية لتوحد المفاهيم على المستوى الدولي، حيث عملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية منذ إنشائها سنة 1973 على توافق الأنظمة المحاسبية الدولية وتقليص الاختلافات بين الدول، فعلى الصعيد العالمي نجد أن دول الإتحاد الأوروبي فرضت على شركاتها المصنفة في البورصة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة لحساباتها الموحدة ابتداء من 2005. وقد عملت الجزائر على التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإجراء العديد من المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وهو ما يقتضي كذلك العمل في نفس التوجه في المجال المحاسبي، وقد كان ذلك من خلال تبنيها نظاماً محاسبياً مالياً جديداً ابتداء من سنة 2007 بإصدار القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المستنبط من المعايير المحاسبية الدولية والذي بدأ تطبيقه رسمياً من طرف المؤسسات في 2010/01/01، حيث يفرض الاندماج في الاقتصاد العالمي على الدول اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كمعايير وطنية من خلال تبنيها بشكل كامل ورسمي أو تكييف أنظمتها المحاسبية وفق هذه المعايير. وما يلاحظ في الجزائر في الآونة الأخيرة أن هناك اهتمام كبير من طرف السلطات العمومية بموضوع الولوج إلى الأسواق الدولية، سواء من خلال تصدير المنتجات، أو من خلال تواجدها في دول أجنبية، أو من خلال الشراكة مع شركات عالمية، وحرصها على استخدام مختلف الأدوات اللازمة والمتاحة لتحقيق ذلك.

مشكلة البحث:

تسعى الدول، خاصة النامية منها، لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يتطلب ذلك العديد من المؤهلات التي يجب أن تحققها هذه الدول في عدة مجالات، حيث يعتبر المجال المحاسبي متمثلاً في التوافق المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية أو تبنيها كاملة أحد المتطلبات التي يجب تحقيقها. وانطلاقاً مما سبق، يمكننا صياغة مشكلة بحثنا كما يلي: ما مدى أهمية التوافق المحاسبي الدولي

كأداة للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية بحثنا من كون أن مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح أمراً ضرورياً لا يمكن التغاضي عنه، وأن من بين متطلبات هذا الاندماج هو التوافق المحاسبي الدولي، كما أن اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية بغرض التمويل وجذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب مستوى معين من الشفافية والإفصاح على مستوى القوائم المالية، وهو ما تحققه المعايير المحاسبية الدولية.

أهداف البحث:

يهدف بحثنا هذا لتحقيق عدة أهداف نلخصها في الآتي:

- التعرف على مفهوم التوافق المحاسبي الدولي والمعايير المحاسبية الدولية:

- التعرف على أهمية، مبررات ومزايا التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي؛
- التعرف على مبررات ودوافع تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد؛
- دراسة مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير الدولية للمحاسبة ومدى أهميته في الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

منهج البحث:

إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التشخيص الدقيق لعناصر البحث المتمثلة في التوافق المحاسبي الدولي والنظام المحاسبي المالي، معتمدين في ذلك على جمع البيانات من الكتب والمجلات والرسائل الجامعية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

- هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التوافق المحاسبي الدولي أو المعايير المحاسبية الدولية، وهي تتقاطع مع دراستنا في أحد جزئياتها، وقد اخترنا أهم الدراسات نلخصها في الآتي:
- دراسة (دغموش هشام، 2011) بعنوان: "دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في توفير المعلومات والكفاءات المحاسبية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة ميدانية".
 - هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الكيفية التي تساهم بها المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في جعل مناخ الاستثمار في دولة معينة أكثر ملاءمة لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ضروري لجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن هذه المعايير تعمل على تحقيق عدة مزايا تتعلق بحماية أموال ومصالح المستثمرين الأجبيين المباشرين من خلال ضمانها توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية وسهولة الفهم وملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.
 - دراسة (هوام جمعة & لمزاودة عمار، 2014) بعنوان: "أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية".
 - هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية، وذلك من خلال تحليل لوحة بيانات تغطي ستة دول عربية مختارة، للفترة ما بين 1996 و 2011، وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
 - دراسة (هاجر مزوار & بوعلام ولي، 2019) بعنوان: "دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الشراكة الأورو جزائرية - دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الشراكة الأورو جزائرية من خلال

الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار هذا النظام يحمل في طياته بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الإصلاح المحاسبي محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الإحصائيات بينت ضعف هذه الاستثمارات، وتبين أن المشكلة لا تكمن في النظام المحاسبي المالي في حد ذاته، بل بواقع الاقتصاد الجزائري ككل.

- دراسة (قادري عبد القادر، 2020) بعنوان: " التوافق المحاسبي الدولي كأحد التطبيقات الجديدة للعولمة المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية الاستفادة من التحول نحو العوالم المحاسبية من خلال التوافق المحاسبي الدولي ومعرفة العوائق المصاحبة لذلك. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها زيادة الحاجة إلى تقارب محاسبي بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية لاستكمال كافة جوانب اندماج الاقتصاد العالمي، حيث التوافق المحاسبي الدولي تمتد آثاره إلى الآثار الاقتصادية على الدول، وأنه رغم الفوائد من الاندماج في التوافق المحاسبي الدولي بالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر من ناحية الخبرة والتكلفة في إعداد معايير محاسبية محلية، إلا أن الفوائد الاقتصادية لم تتحقق نتيجة العجز الذي تعاني منه معظم اقتصاديات الدول النامية وتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية، وفي المقابل استفادت الدول المتقدمة من الآثار الاقتصادية للتوافق المحاسبي الدولي على غرار دول الاتحاد الأوروبي .

- دراسة (Charles J.P Chen and, Yuan Ding-Bin Xu, 2014) بعنوان: " Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في 30 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي خلال الفترة (2000 – 2005)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التقارب نحو معايير المحاسبة الدولية له تأثير إيجابي على نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تطبيق هذه المعايير يقلل من تكاليف معالجة البيانات للمستثمرين الأجانب، ويوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية تزيد من كفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار عن طريق الحد من تباين المعلومات بين الأطراف المشاركة في الاستثمار.

- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة، لا حظنا أن جلّها ركزت على أهمية ودور تبني المعايير المحاسبية الدولية في مجال واحد فقط كجذب الاستثمار الأجنبي، أو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو تنشيط سوق الأوراق المالية، في حين ما يميز دراستنا هو أنها تتناول أهمية التوافق المحاسبي الدولي أو تبني المعايير الدولية كأداة للاندماج في الاقتصاد الدولي، وهو ما يتطلب دراسة كل المجالات السابقة في مجملها دون التركيز على مجال واحد فقط، مع دراسة مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد مع المعايير المحاسبية الدولية، وأهمية تبني هذا النظام في اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

2. التوافق المحاسبي الدولي: الحاجة إليه، المفهوم، المبررات والمزايا

1.2 ظهور الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية والتوافق المحاسبي الدولي

إن اللجوء إلى التوافق المحاسبي الدولي لم يأت من العدم، وإنما كان نتيجة ظهور الحاجة لذلك، حيث ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة، حيث تعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة في الشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى، وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني، ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي. كما ظهرت اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة وفي تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً. (لصنوني، 2017، صفحة 41).

إن ظهور التكتلات الاقتصادية التي سهلت عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك الأفراد بين مختلف دول العالم، كان لا بد أن يقابله تطور المحاسبة لتلبي احتياجات المستخدمين الجديدة من المعلومات الملائمة والمناسبة التي يتوقع أن تساهم في ترشيد القرارات المختلفة. وللوصول إلى ذلك تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: (جربوع و سالم، 2002، صفحة 11)

- إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والقوائم المالية على مستوى دولي؛
- إيجاد نوع من الاتساق والانسجام في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل قراءة القوائم المالية للشركات من دول مختلفة وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق؛
- دراسة الأنظمة المحاسبية المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتوافقات المحاسبية بين الدول؛
- تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح أو فشل الأنظمة المحاسبية المحلية، ومن ثم المساعدة في تطويرها؛
- توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة؛
- تسهيل علميات التدقيق أمام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

وترجع البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية إلى عام 1973، حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB: International Accounting Standards Committee) بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في عشر دول التي تعد رائدة في هذا المجال وهي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. (لجنة معايير المحاسبة، 2001، صفحة 11) وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) منذ نشأتها في 1973 وإلى غاية 2003، حيث تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB: International Accounting Standards Board)، حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي تعرف حالياً

بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، بالإضافة إلى تبني معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية من قبل. (السعيد و العيسي، 15، 14 أفريل 2009)

وما نلاحظه مما سبق، أن المحاسبة الدولية ركزت على العلاقات التجارية الدولية، والتي تركز على المعلومة المالية بالدرجة الأولى، حيث عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على إصدار معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها بغرض إيجاد إطار محاسبي موحد يوفر معلومات مالية موثوقة وقابلة للفهم والمقارنة على مستوى دولي، ويتم على أساسه اتخاذ قرارات من طرف مستثمرين دوليين.

2.2 مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

ترجع فكرة التوافق المحاسبي الدولي إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين عقد سنة 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، وجاءت الدعوة إلى العالمية في المؤتمر الدولي السابع الذي عقد في مدينة أمستردام بهولندا سنة 1957، حيث نادى "Kraayenhof" رئيس سابق للمعهد الهولندي للمحاسبين بفكرة مجموعة موحدة للقواعد المحاسبية، وفي المؤتمر التاسع في باريس 1967 تم تشكيل لجنة التنسيق الدولية للمهنة المحاسبية. وفي سنة 1973 بدوسلدورف (ألمانيا) تم تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتهتم هذه الأخيرة بإعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية. (عبد الناصرو الججاوي، 2003، صفحة 05)

يعبر التوافق المحاسبي الدولي عن "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال". (قباني، 2002، صفحة 170). وقد عرّف كلاً من "Nobes & Parker" التوافق المحاسبي على أنه: "عملية الرفع من درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات" (أبوزيد، 2005، صفحة 269).

وتجدر الإشارة إلى مفهوم آخر له علاقة بالتوافق المحاسبي وهو التوحيد المحاسبي الذي يشير إلى توحيد القواعد المحاسبية، وأن التوافق المحاسبي يعتبر شكلاً مبسطاً من التوحيد المحاسبي وخطوة أولى إلى ذلك. وقد عرّف «ROUSSE» التوحيد المحاسبي على أنه: "عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في دولة أو مجموعة من الدول مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه (Francis, 1990, p. 24).

وبمقارنة المفهومين (التوحيد المحاسبي والتوافق المحاسبي)، فنجد أن التوافق المحاسبي يعتبر أكثر واقعية ومرونة من التوحيد المحاسبي، حيث يأخذ في الحسبان الفروق في الأنظمة المحاسبية بين الدول، ويعطي انطباعاً عاماً على القابلية للمقارنة، فالتوافق يعترف بالاختلافات المحاسبية بين الدول ويحاول تسويتها مع أهداف المحاسبة في الدول الأخرى كخطوة أولى، ثم تصحيح وحذف بعض هذه الاختلافات لتحقيق درجة مقبولة من التوافق كخطوة ثانية.

أما المفهوم الثالث الذي نشير إليه هو "المعايرة"، حيث تتطلب هذه الأخيرة الالتزام بتطبيق معيار محاسبي واحد من طرف جميع الدول، وهي حركة يتم من خلالها الانتقال اتجاه التوحيد المحاسبي لأنها تدل على التماثل شبه التام ومن ثمة فهي أكثر صرامة من التوافق (لطفي، 2005، صفحة 370)

ويمكننا استنتاج أن التوافق المحاسبي الدولي، الذي جاء نتيجة الاختلافات في الأنظمة المحاسبية الوطنية والحاجة إلى إطار محاسبي دولي، هو قبول الدول بجعل أنظمتها المحاسبية المحلية متوافقة ومنسجمة مع معايير دولية صادرة عن هيئة دولية متخصصة، بغرض التقليل من الاختلافات في الممارسات المحاسبية والمعايير المطبقة في كل دولة، بشكل يسمح بقراءة القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة على مستوى دولي، وهو ما يسمح للمؤسسات بممارسة نشاطها على مستوى دولي وزيادة فرص التمويل من أسواق المال الدولية.

3.2 مبررات التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي

تزامنت أعمال التوافق المحاسبي مع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وبروز التكتلات الاقتصادية وتعاظم دورها العالمي في إطار ما يعرف بالعملة، حيث هناك العديد من العوامل التي كانت مبررا لإيجاد توافق دولي في مجال المحاسبة، ويمكننا تلخيصها في العناصر الآتية:

1.3.2 العملة وتحرير التجارة الدولية

إن تسارع وتيرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي نتيجة العملة والثورة التكنولوجية التي ظهرت في جميع الميادين ساهم في جعل العالم قرية صغيرة تلاشت بينها الحدود والحواجز. وبغية تيسير المعاملات الدولية وفتح أبواب الاستثمار على مصراعها وتجنب العوامل التي تعيق ذلك، جاء التوجه العالمي نحو إرساء نظام محاسبي عالمي يوحد المفاهيم المحاسبية بين الدول ويقلل من الاختلافات الموجودة في المحاسبة الوطنية.

وتعتبر العملة عاملا رئيسيا في تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي ونمو أسواق رؤوس الأموال الدولية وتحرر معاملات الصرف الأجنبي، والتكاملات الاقتصادية بين الدول وزيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث تعتمد العملة على أربع مقومات رئيسية هي:

- حرية حركة رؤوس الأموال دون أي عوائق على المستوى الدولي؛
 - للشركات الحرية في إقامة صناعات في أي مكان بالعالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية؛
 - انتقال المعلومة على المستوى الدولي معتمدين في ذلك على الثورة التكنولوجية الحاصلة؛
 - المستهلك له الحرية التامة في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء ومن أي مكان في العالم.
- وقد ساهمت ظروف العملة وتحرير التجارة الدولية من العوائق والحواجز في تزايد أهمية المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف الشركات كمصدر للمعلومات لمستخدمي القوائم المالية على نطاق دولي، وبالتالي أصبح من الضروري أن تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للفهم والمقارنة ومعدة وفقا لمفاهيم ومبادئ وأساليب موحدة على المستوى العالمي، وهو ما توفره المعايير المحاسبية الدولية أو التوافق المحاسبي الدولي.

2.3.2 توسع النشاط التجاري الدولي وشروط منظمة التجارة العالمية

- إن اهتمام المؤسسات الدولية بالاستثمارات الخارجية مهّد لظهور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت في بحث مستمر عن تطوير أنشطتها الدولية، خاصة في ظل أهداف منظمة التجارة العالمية الرامية إلى إزاحة كل الحدود والحواجز المعرقلة لتطور التجارة العالمية، وذلك بهدف: (بن بلغيث، 2006، صفحة 119)
- توجه الشركات نحو التنوع الجغرافي لأنشطتها للقرب من أسواق تصريف المنتجات بالمواصفات المحلية، والبحث عن المناطق التي تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة وضعف القيود الاجتماعية؛
 - المشاركة في عمليات الإعمار بعد الحروب والنزاعات التي شهدتها العالم بدعم من البنك الدولي؛
 - القرب من مصادر التمويل للتحكم في المواد الأولية والمواد الطاقوية، خاصة بعد الأزمات النفطية التي عرفها العالم في نهاية القرن الماضي؛
 - الوصول إلى مصادر التمويل، والاستفادة من الادخار العالمي من خلال عمليات الإصدار التي تقوم بها في الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل بشروط ملائمة غير متاحة في أسواقها الوطنية؛
 - ظهور منظمات حماية البيئة في الدول الصناعية وتوسع قوتها، جعلت الرغبة تكبر عند الكثير من الشركات العالمية لإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في دول العالم الثالث، لتستفيد من مزايا السوق القريبة ولتنأى بنفسها عن الاحتجاجات المستمرة.
- إن سعي الشركات الصناعية الكبرى لتوسيع نشاطها بشكل كبير وامتداده إلى خارج حدودها الجغرافية الوطنية كان مبررا لوجود توافق محاسبي دولي يقلل من الاختلافات المحاسبية بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، مما يسهل عمل هذه الشركات من الجانب المحاسبي، خاصة ما يتعلق بإعداد الحسابات الموحدة، دون الحاجة إلى إعداد محاسبة وفق النظام المحاسبي للدولة التي تنشط فيها، ومحاسبة أخرى وفق النظام المحاسبي للدولة التي يتواجد بها مقر الشركة الأم بغرض إعداد القوائم المالية الموحدة.

3.3.2 إنتشار وتطور الأسواق المالية الدولية

- يعتبر انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز بها الاقتصاد العالمي، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في تعبئة الادخار، ومواجهة الاحتياجات التمويلية التي تعبّر عنها كل من المؤسسات الاقتصادية بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكّنها من الرفع من استثمارات، وما تطرحه الحكومات من سندات لتغطية العجز في ميزانياتها. (بن بلغيث، 2006، صفحة 119)
- كما أن تطور وسائل الإعلام والاتصال مكّن من ربط الأسواق المالية بالمتدخلين فيها، بالإضافة إلى التواصل وتبادل المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين، وقد ساعد ذلك على حث المؤسسات على طلب التمويل من هذه المؤسسات المالية الدولية وفي دول مختلفة والذي يتطلب قوائم مالية ذات مستوى عال من الشفافية والإفصاح والجودة.

4.3.2 الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية الدولية

إن القيود التي تفرضها هيآت تسيير ومراقبة الأسواق المالية في دول مختلفة على الشركات الأجنبية التي ترغب في دخول أسواقها، والقاضية بالالتزام بالمعايير الوطنية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم المالية في إطار سياسات الإفصاح الوطني التي تعتمد عليها هذه الدول، كان من أبرز العوامل التي ساعدت على تطور أشكال وطرق الاتصال المالي للتقرب من المستثمرين الدوليين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو هيآت حكومية. وتختلف هذه المعايير من دولة لأخرى، تبعاً لاختلاف الأنظمة المحاسبية لهذه الدول، نتيجة لتأثير المحيط الاقتصادي الثقافي والاجتماعي فيها. (بن بلغيث، 2006، صفحة 117)

إن الحاجة إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية الدولية والتي قابلها اشتراط هذه الأسواق حداً أدنى من الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية، بالإضافة إلى اشتراط الالتزام بالمعايير المحاسبية الوطنية والتي تختلف من دولة لأخرى، كان من بين المبررات القوية للتوافق المحاسبي أو التوحيد المحاسبي الدولي للتخفيف من القيود التي تفرضها الأسواق المالية في الجانب المحاسبي، وبالتالي تحرر الشركات من القيود الخاصة بكل سوق مالية، بالإضافة إلى توفير الإفصاح الكافي والملائم في القوائم المالية.

4.2 مزايا وفوائد التوافق المحاسبي الدولي

إن السعي إلى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي ينطلق من وجود دوافع موضوعية تنبع من الفوائد والمزايا التي يتوقع تحقيقها من وراء عملية التوافق المحاسبي، حيث يحقق هذا الأخير العديد من المزايا والمنافع لمختلف الأطراف الفاعلة والمشاركة وذات المصلحة في المعلومات المحاسبية والمالية التي تنشرها المؤسسات، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، ويمكننا تلخيصها بالنسبة إلى المؤسسات، الدول، مستخدمي القوائم المالية والمهنة المحاسبية كما يلي:

1.4.2 مزايا التوافق المحاسبي بالنسبة للمؤسسات المعدة للقوائم المالية

تعتبر المؤسسات أولى الأطراف المستفيدة من مزايا التوافق المحاسبي الدولي، حيث أصبح الولوج إلى أسواق دولية أو الدخول إلى الأسواق المالية العالمية يتطلب حداً أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى وهو ما توفره المعايير المحاسبية الدولية. كما يحقق التوافق المحاسبي أو التوحيد المحاسبي الدولي العديد من المزايا بالنسبة للمؤسسات، يمكن تلخيصها في الآتي: (عبد الناصرو الججاوي، 2003، صفحة 5،6)

- تسهل المعايير المحاسبية الدولية للفروع المنتشرة في أنحاء العالم توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة، وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط؛
- إنتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الموحدة تزيل هذه الحاجة؛
- يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من

طرف وفقاً لمتطلبات قانونية .

أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، فإن التوافق المحاسبي الدولي يوفر لها العديد من المزايا، ويمكن تلخيصها في الآتي: (مطر، 1993، صفحة 319)

- يوفر عليها الجهد والتكلفة اللازمين لإعداد مجموعتين من القوائم المالية أحدهما تم إعدادها وفقاً للمعايير المحلية للبلد الذي تنتمي إليه والأخرى وفقاً للمعايير الأجنبية للبلد التي تعمل فيه؛
- مساعدة الشركة الأم على تصميم نظم متكاملة للمعلومات تخدم أغراض المجموعة جميعها كوحدة واحدة، ويوفر ذلك للإدارة المركزية معلومات متناسقة عن فروعها تلائم أغراض المتابعة والتخطيط وتقييم الأداء؛
- يسهّل تبني معايير المحاسبة الدولية أعمال مصالح الضرائب في الدول التي تتواجد فيها الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك في الدول التي تنتمي إليها، وذلك بفضل التوحيد في أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصاريف.
- يسهّل التوافق المحاسبي الدولي عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام بأعمالها المتمثلة في مراجعة حسابات الشركات الدولية، ويوفر عليها التكاليف والجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدة وتأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعة كبيرة من الأنظمة المحاسبية.

2.4.2 مزايا التوافق المحاسبي بالنسبة للدول

يحقق التوافق المحاسبي أو التوحيد المحاسبي الدولي العديد من المزايا بالنسبة للدول خاصة النامية، يمكن تلخيصها في الآتي: (عبد الناصر والجراوي، 2003، صفحة 8)

- تحقق المعايير الموحدة الفائدة للبلدان النامية بشكل أكبر من معاييرها الوطنية التي لا تصل إلى مستوى رصانة المعايير الدولية؛
- يؤدي التوحيد المحاسبي الدولي إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود للدول النامية؛
- تكون الدول النامية على دراية بالمعايير والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها الشركات العالمية وفروعها العاملة في تلك الدول؛
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية، كما يزيد من تدفق الاستثمارات وانسيابيتها.

3.4.2 مزايا التوافق المحاسبي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

- توفر المعايير الدولية أو التوافق المحاسبي الدولي لمستخدمي القوائم المالية عدة مزايا نلخصها في الآتي:
- تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلومات على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة؛ (بن بلغيث، 2006، صفحة 118)
- توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع مؤسسات أخرى في دول أخرى؛

- توفير حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة؛
- القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الأجانب للقوائم المالية.

4.3.2 مزايا التوافق المحاسبي بالنسبة لمهنة المحاسبة والتدقيق

تعتبر مهنة المحاسبة والتدقيق أكثر المستفيدين من مزايا عملية التوافق المحاسبي الدولي، وأهمها هو فتح المجال أمام هذه المهنة للممارسة الدولية وإثبات المهنيين لقدراتهم وكفاءاتهم المهنية خارج الوطن، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي: (زغدار و سفير، 2009، صفحة 87)

- فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمنافسة المهنيين الأجانب لاسيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى وتمكين هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات، لأن العولمة وتحرير مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي تمس بالمهنة، والتي تتطلب تحديد الإستراتيجية التي تسمح بالتكيف مع المحيط الاقتصادي العالمي؛

- العمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من خلال دعم مقدرة المهنيين على تعظيم قدرة تنافسية مؤسساتهم على مستوى الأسواق الدولية؛

- تبني المعايير المحاسبية الدولية يساعد على الارتقاء بمستوى المهنة من حيث توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم، وذلك من خلال الانضمام إلى برنامج التدريب في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهدف تكوين مدققين على المستوى الدولي؛

- تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين المحليين في أي دولة والمحترفين الأجانب. وتتميز المعايير المحاسبية الدولية بأنها وضعت بناء على ظروف واحتياجات معظم الدول ولم تكن موجهة لدول محددة، كما أنها توحد العديد من أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين الدول المختلفة، كما أنها تتميز بقبولها وتبنيها من العديد من دول العالم، مما يسهل مقارنة القوائم المالية المعدة بناء عليها الشركات من دول مختلفة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التوافق المحاسبي الدولي سيسهل عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام بأعمالها المتمثلة في مراجعة حسابات الشركات الدولية، ويوفر عليها التكاليف والجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدى وتأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعة كبيرة من الأنظمة المحاسبية.

كما أن التوافق المحاسبي الدولي سيؤدي إلى اعتماد الدول للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي والتي توفر نهجا فعالا لتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين، كما تحقق مزايا أخرى هي: (مزياني و شريقي، 2017، صفحة 80)

- تخفيض الخلافات الدولية بشأن التأهيل وعمل المحاسب المهني؛
- تسهيل التنقل العالمي للمحاسبين المهنيين؛
- توفير معايير مرجعية دولية للممارسات الجيدة للتعليم المحاسبي المهني.

يمكننا القول بأن الدوافع والمبررات التي دفعت بالدول إلى السعي لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي هي المزايا العديدة التي تعود على هذه الدول ومؤسساتها، وكذلك مستخدمي القوائم المالية وأسواق المال ومهنة المحاسبة بصفة عامة، حيث سيزيد هذا التوافق من الثقة التي يولمها المتعاملون والمستثمرون في كل دول العالم للمعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات في أسواق المال الدولية، كما سيشجع عملية تدفق الاستثمارات بين هذه الأسواق، وبالتالي يحسّن من كفاءتها.

3. أهمية التوافق المحاسبي الدولي

1.3 الانفتاح على أسواق المال الدولية بغرض التمويل

لقد كان لظهور أسواق المال العالمية دورا بارزا وفعالا في زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية، فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل المالي، وقد ظهرت هذه الأسواق نتيجة للرقابة المتعددة التي تقيّد دخول الأجانب لأسواق المال الوطنية، بالإضافة إلى أن الحكومات والمؤسسات المقترضة قد تواجه فرص تمويل أو اقتراض داخلية محدودة. كما أن المؤسسات الراغبة في الحصول على مصادر تمويل دولية أن تعمل على تلبية احتياجات المحللين والمستثمرين الدوليين من المعلومات التي يجب أن تكون ذات جودة عالية وذات مفاهيم مشتركة.

وفي هذا المجال، فإن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO) من ضمن مبادئها الخاصة بالشركات المصدرة للأوراق المالية، أن تكون معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة بها في أعلى المستويات المقبولة عالميا (International Organization of Securities Commissions, 2017)، وفي رأينا تعتبر المعايير الدولية للمحاسبة من أعلى المستويات المقبولة عالميا خاصة وأنها تخضع للتعديل والتطوير المستمرين وتعالج كل كبيرة وصغيرة في مجال المحاسبة.

ويساعد التوافق المحاسبي الدولي المؤسسات في الحصول على التمويل من خارج حدود الدولة الموجودة بها، سواء كان ذلك في صورة رأس مال أو قروض. وقد سمح تبني المعايير المالية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي استفادة الشركات الأوروبية من أسواق المال الأمريكية وتحديد بورصة (Wall Street)، كما بدأت بواحد التداول البيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج كونها تعتمد معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. (الموسوي، 2015، صفحة 402)

نشير هنا أن القانون الأوروبي الصادر عام 2002، ألزم الشركات القابضة الأوروبية أو المسجلة في أسواق دول تابعة للاتحاد الأوروبي أن تعد قوائمها المالية المجمعة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية اعتبارا من سنة 2005. وتعود أسباب استخدام معايير (IFRS) في أوروبا إلى: (Bendriss & Mustapha, 2019)

- الحاجة إلى زيادة كفاءة سوق رؤوس الأموال للاتحاد الأوروبي والسوق الداخلية لكل دولة من خلال درجة أعلى من الشفافية وقابلية مقارنة البيانات المالية؛
- مواجهة تجزئة قوانين المحاسبة الوطنية الموجهة نحو إنتاج المعلومات التي تحتاجها الإدارات الضريبية؛
- تلبية طلب الوسطاء الماليين في الأسواق المالية الأمريكية؛

- تسهيل إدراج الشركات الأوروبية في البورصات الأجنبية.

وقد هدف الاتحاد الأوروبي من وراء اعتماد معايير (IFRS) إلى إجبار الشركات الأوروبية على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية موجهة لأسواق المال الأجنبية بالدرجة الأولى، وهي المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في البورصات العالمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك لتنفيذ شروط الأسواق المالية الدولية لإدراج الشركات الأوروبية في هذه الأسواق، وهو ما يتطلب توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية.

2.3 إستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تبني نظام محاسبي يتوافق مع المعايير الدولية واحد من العوامل التي يجب على الدول إعطاؤها الأهمية اللازمة لجذب المستثمرين الأجانب، حيث تعتبر رؤوس الأموال الأجنبية سلعة نادرة تعمل العديد من الدول-خاصة النامية منها- لاستقطابها من خلال تحسين مناخها الاستثماري، حيث يترتب على تبني الدول للمعايير المحاسبية الدولية إعداد قوائم مالية على درجة كبيرة من الجودة والإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الاستثمارات فيها، مما يشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في تلك الدول.

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية له تأثير إيجابي على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول، وهذا راجع لكون استعمال المعايير المحاسبية الدولية يحقق العديد من المزايا أهمها: (جمعة ولمزاودة، 2014، صفحة 417، 416)

- يسهم في الحد من التباين في المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- المعايير المحاسبية الدولية تهدف للوصول إلى معالجة موحدة للأنشطة المحاسبية مما يؤدي إلى توحيد قاعدة المقارنة للمعلومات بين المستخدمين، كما أن قاعدة القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية أمر حيوي للتجارة والاستثمار الدولي؛
- تبني المعايير المحاسبية الدولية يضمن لمستخدمي القوائم المالية سلامة المعلومات المحاسبية ومدى إعطائها صورة واضحة عن واقع الشركة التي يرغبون الاستثمار فيها؛
- إعتداع مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية الدولية يساهم في خفض تكلفة معالجة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية؛
- إعتداع المعايير المحاسبية الدولية يقلل من تكاليف المعاملات وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال وهو ما يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب.

وفي دراسة قام بها القشي والعبادي بعنوان "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات الأردنية على الاستثمار الخليجي المباشر" (القشي و العبادي، 14، 13 ديسمبر 2011) على عينة مكونة من 178 فردا بين مدققين ومستثمرين وباحثين، فقد توصلوا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية سيساهم في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر في الأردن، وذلك بسبب أن المستثمر الخليجي يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وتولّد لديه الثقة بعمليات الشركة، وبالتالي تشجعه على جلب

استثماراته للأردن، كما أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يضيف صفة الدولية على قوائم الشركة، وبالتالي تمكّنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، كما يعد شرطاً لنجاح الاتفاقات الدولية والخليجية.

4. تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات والمستجدات المحاسبية الدولية

في إطار التوجه نحو التوافق المحاسبي والتفتح على العالم، باشرت الجزائر إصلاحات محاسبية سنة 2001 أسفرت عن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد سنة 2007 والذي بدأ العمل به رسمياً في جانفي 2010، وهو يعتبر كرد فعل من طرف المشرع الجزائري في إحداث نقلة نوعية فيما يخص الإصلاحات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد التقارير المالية والمحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وهو الأمر الذي يسمح للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة في الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

1.4 أسباب ومبررات تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد

إن توجه السلطات العمومية الجزائرية إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية كان نتيجة العديد من الأسباب والمبررات، نلخصها في الآتي: (كتوش، 2009، صفحة 292، 293)

- ترقية النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
 - تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات في الدول الأجنبية؛
 - تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
 - تعزيز مكانة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛
 - جعل القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
 - تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وبين المؤسسة نفسها عبر الزمن.
- بالإضافة إلى هذه المبررات، يعمل النظام المحاسبي المالي على تخفيض التكلفة فيما يخص مسك ومراقبة حسابات المؤسسات الأجنبية وفروعها في الجزائر، حيث كانت في السابق تقوم بمسك محاسبتين، محاسبة وفق المخطط المحاسبي الوطني موجهة لإدارة الضرائب في الجزائر، ومحاسبة أخرى موجهة للشركة الأم وفق النظام المحاسبي في بلدانها الأصلية. كما أنه من بين المبررات الرئيسية التي دفعت السلطات العمومية لتبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير الدولية هو التركيز على التعاملات الدولية، حيث التركيز على جعل مخرجات النظام المحاسبي المحلي المتمثلة في القوائم المالية، وثائق دولية يمكن استغلالها من قبل المستثمرين الأجانب في اتخاذ القرارات الرشيدة وقابلة للمقارنة وموثوق فيها على المستوى الدولي.

2.4 مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية

إن التغيرات التي عرفت الجزائر اقتصادياً بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق كان لا بد أن يصاحب ذلك انتقال في النظام المحاسبي المعتمد، وأن لا تكون في منأى ومعزل عن ما يجري بالعالم في المجال المحاسبي، وأن تسعى إلى الانضمام إلى الركب الدولي، وقد تم ذلك من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي سنة

2007، والذي يتلاءم مع التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الجزائري والتوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي في مجال المحاسبة والتدقيق.

ولدراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، فإننا سنقوم بإجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من خلال ثلاث محاور: من حيث الإطار التصوري (المفاهيمي)، من حيث المعالجة المحاسبية، ومن حيث عرض ومحتوى القوائم المالية.

1.2.4 مقارنة الإطار التصوري (المفاهيمي) بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

يعتبر الإطار التصوري لأي نظام محاسبي دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، وسنحاول من خلال هذا المحور دراسة مدى التوافق بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك على النحو التالي: (مزياني، 2009)

- **مجال التطبيق:** تطبق معايير المحاسبة الدولية بصفة إجبارية في الشركات المدرجة في البورصة، أما الشركات الأخرى فهي غير ملزمة، بينما يطبق النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة إجبارية في جميع المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري.
- **المبادئ والفروض المحاسبية الأساسية:** هناك اتفاق كبير بين المبادئ والفروض المحاسبية الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري وتلك المقررة في الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، مع جعل طريقة التقييم وفقا للتكلفة التاريخية الطريقة الأساسية للتقييم، أما الطرق الأخرى فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر مثل الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.
- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** الخصائص التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتطابق مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية.
- **أهداف القوائم المالية :** هناك اتفاق بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص أهداف القوائم المالية، وهي تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن هناك توافق كبير بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار التصوري للمعايير الدولية للمحاسبة، حيث جاء ذلك في إطار رغبة الجزائر في إجراء إصلاحات محاسبية ترمي إلى التوافق مع الإطار المحاسبي الدولي والإندماج في الحركة الاقتصادية العالمية.

2.2.4 مقارنة بين المبادئ والمعالجة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

فيما يخص المبادئ المحاسبية، فإن ما جاء به النظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد كبير مع مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، أما بعض الاختلافات الناتجة عن الاختلاف في المصطلحات فإنها ترجع لكون النظام المحاسبي المالي ذا مرجعية فرانكفونية أما في المعايير الدولية فهي ذات مرجعية أنجلو سكسونية. (سعيداني ورزيقات، 2018، صفحة 264)

ومن خلال مقارنة ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية فيما يخص المعالجة المحاسبية لعناصر القوائم المالية والحلول المقترحة لبعض القضايا المطروحة محاسبيا، فإنه يتضح أن هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية مع بعض الاختلافات الطفيفة التي لها علاقة بالبيئة الجزائرية.

3.2.4 مقارنة عرض ومحتوى القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية

جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من القوائم المالية، وهي تتمثل في خمسة قوائم هي: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق. والجدول الموالي يوضح لنا ما يقابل هذه القوائم في المعايير المحاسبية الدولية:

الجدول رقم (1): مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
الميزانية	قائمة المركز المالي
حساب النتائج	قائمة الدخل
جدول سيولة الخزينة	قائمة التدفقات النقدية
جدول تغير الأموال الخاصة	قائمة التغير في حقوق الملكية
الملحق	الإيضاحات والجدول الإضافية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

من خلال ذكرنا للقوائم المالية كما هي موضحة في الجدول أعلاه، ومن خلال مقارنة محتواها أو عناصرها بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، فإنه يمكن ذكر الملاحظات التالية:

- هناك خمس قوائم مالية أساسية نص عليها النظام المحاسبي المالي، وهي تتطابق تقريبا مع تلك الواردة في المعايير الدولية، وأن الفرق بينهما يكمن فقط في التسميات.
- يستخدم النظام المحاسبي المالي لمصطلح المراقبة في تعريفه للأصول بدلا من مفهوم الملكية، وهو ما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك التأجير التمويلي.
- يتفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في تعريف الخصوم، وكذلك في تعريف حقوق الملكية أو الأموال الخاصة.
- يتفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في تعريف النواتج والأعباء، مع ملاحظة أن المعايير الدولية ألغت مفهوم البنود غير العادية عند عرض جدول حسابات النتائج.

3.4 تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد والاندماج في الاقتصاد العالمي

إن سعي الجزائر للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه له مبرراته من الناحية الاقتصادية، حيث من أسباب ذلك العولمة التي فرضت نمطا جديدا من التعاملات وفتح الحدود وإزالة الحواجز بين الدول وانتقال المعلومة بكل حرية وظهور المعايير المحاسبية الدولية، وكان لزاما على الجزائر مواكبة ذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية.

ومن خلال مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية، لاحظنا أن هناك اتفاق كبير بينهما، مما يجعل القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي قابلة للفهم والمقارنة مع مختلف القوائم المالية لمختلف المؤسسات التي تعتمد نظام محاسبي يتوافق مع المعايير الدولية، وبما يسمح للمستثمرين الأجانب الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وبالتالي إمكانية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وفي مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فبالإضافة للعوامل المشجعة والتسهيلات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين في مجال الاستثمار بالجزائر، تأتي المعلومة المالية التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي لتدعم تلك العوامل، لأن هذه المعلومة تكون موثوق بها لدى المستثمرين الأوروبيين باعتبار أنها أعدت وفقا لنفس المعايير المطبقة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يجلب شفافية أفضل في الحسابات والقوائم المالية للمؤسسات الأوروبية العاملة في الجزائر، ويساعدها رفقة عوامل أخرى في كسب المزيد من ثقة المستثمرين، كما يمكن هذا التوافق المحاسبي من تسهيل التجميع المحاسبي للمؤسسات الأوروبية، التي تستثمر في الجزائر من خلال الفروع التابعة لها. (نصراوي و بن زاوي، 2018، صفحة 258، 259)

ويوفر النظام المحاسبي المالي إمكانية لجوء المؤسسات الجزائرية إلى أسواق المال الدولية وطرح أسهمها للتداول فيها والاستفادة من إمكانية التمويل الدولي عبر هذه الأسواق، وهذا دون الحاجة إلى إعداد قوائم مالية موجهة خصيصا لهذه الأسواق، إلى جانب القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث كان هذا الأمر يتطلب تكاليف إضافية نتيجة الاعتماد على المكاتب الدولية لإعداد هذه القوائم. كما أن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير الدولية سهّل المهمة للعديد من الشركات الجزائرية للتوجه نحو الاستثمار في الخارج على غرار شركة سوناطراك التي أصبحت بإمكانها المشاركة في المناقصات الدولية والتعامل في إطار الشراكة مع شركات أجنبية دون الحاجة لإعداد قوائم مالية وفق نظام محاسبي آخر موجه خصيصا لتلك العمليات، وأصبحت قوائمها المالية قابلة للفهم والمقارنة دون الحاجة لتكاليف إضافية لوضع قوائم مالية موجهة لأصحاب المصلحة الأجانب إضافة إلى القوائم المالية الموجهة لأصحاب المصلحة في الجزائر.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه أصبح بإمكان مهني المحاسبة والتدقيق حاليا ممارسة مهامهم المحاسبية والرقابية على المؤسسات الأجنبية بشكل عادي، سواء في الجزائر، أو من خلال خلق فروع لمكاتبهم في الخارج عندما تسمح قوانين الدول الأجنبية بذلك وفي إطار اتفاقيات بين الجزائر ومختلف الدول.

5. خاتمة:

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى لغة محاسبية موحدة أو متوافقة، وهو ما يحققه التوافق المحاسبي الدولي، حيث تناول بحثنا دراسة وتحليل لأهمية التوافق المحاسبي الدولي أو تبني المعايير المحاسبية الدولية كأداة للاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه، كما تطرقنا لأهمية تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يتوافق لحد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية والمزايا التي يمكن أن يوفرها للجزائر وللمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

النتائج: من خلال دراستنا وتحليلنا لهذا الموضوع، يمكننا تلخيص الاستنتاجات في الآتي:

- إن الاختلافات المحاسبية بين الأنظمة المحاسبية المحلية وعوالة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الدول، في ظل التطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات والمعلوماتية، كانت العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة في العالم بظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية؛
- للمعايير المحاسبية دور مهم في قياس السلوك الاقتصادي للمؤسسات وتحديد نتائج النشاط، وبالتالي تحديد أسعار أسهم الشركات في أسواق المال الدولية؛
- استجابت الجزائر للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية، سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري، أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدّة في المحاسبة، أو من حيث عرض ومحتوى القوائم المالية، مع بعض الاختلافات التي تعود إلى خصوصيات البيئة الجزائرية؛
- التوافق المحاسبي الدولي يتيح الفرصة للشركات الجزائرية بالولوج إلى الأسواق الدولية من خلال ممارسة نشاطها في دول أجنبية كشركة سوناطراك مثلا التي تمارس نشاطها في عدة بلدان أجنبية؛
- التوافق المحاسبي الدولي يتيح الفرصة للشركات الجزائرية بالولوج إلى الأسواق المالية الدولية من خلال اللجوء إلى طرح أسهم وسندات في بورصات عالمية بغية الحصول على تمويل دولي.
- الإقتراحات: على ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، نقترح ما يلي:
- مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بالتزام الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر، ممثلة في لجنة التقييس، بتطوير وتعديل النظام المحاسبي المالي كلما حدث هناك تعديل أو تطوير في المعايير المحاسبية الدولية؛
- ضرورة الانضمام إلى الهيئات الدولية الدولية وفي مقدمتها الإتحاد الدولي للمحاسبين، منظمة التجارة العالمية، منظمة البورصات العالمية وغيرها، مما يسمح بتوافق الجزائر مع البيئة العالمية؛
- تفعيل عمل البورصة في الجزائر ومواكبة التطورات الحاصلة على مستوى الأسواق المالية العالمية؛
- تطوير النظام المصرفي الجزائري بما يتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وما تقتضيه المعايير الدولية للمحاسبة في جانب الإفصاح والشفافية وعرض القوائم المالية؛
- تهيئة الظروف الملائمة للمصدرين الجزائريين وتوفير المعلومات اللازمة عن متطلبات السوق العالمي من خلال إنشاء خريطة اقتصادية عن كل دولة؛
- العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية وكل ما يتعلق بإجراءات مسك المحاسبة ومحافظة الحسابات، والقضاء على كل أشكال البيروقراطية الإدارية، مما يسمح بتهيئة الظروف الملائمة لجلب المستثمرين الأجانب.
- تكييف القوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها في

مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح المجال أمام الأجانب للاستثمار في الجزائر.

وفي الأخير، يمكن القول أن الجزائر من خلال إصدارها لنظام محاسبي مالي جديد حاولت الاستجابة لتطلعات مهني المحاسبة في الجزائر والمؤسسات والمستثمرين وكل مستخدمي القوائم المالية، ومحاولة مواكبة التطورات التي تعرفها المحاسبة على المستوى الدولي، كما يمكن اعتبارها خطوة مهمة باتجاه التوافق المحاسبي الدولي، ولكن هذا يبقى غير كاف للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، ويحتاج إلى العديد من الإجراءات، خاصة ما تعلق بتفعيل البورصة وتحسين النظام المصرفي المالي وتهيئة الظروف الملائمة للمصدرين الجزائريين وكذلك للمستثمرين الأجانب، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية والقضاء على كل أشكال البيروقراطية.

6. قائمة المراجع:

1. Bendriss, J., & Mustapha, O. (2019, 12). *Enjeux et limites de l'harmonisation comptable marocaine et internationale. sur jeacc: <http://www.jeacc.org/wp-content/uploads/2019/12/BENDRISS-et-OUTMAN.pdf> (Consulté le: 21/07/2021).*
2. Francis, R. (1990). *Normalisation comptable : principes et pratiques. paris, Ministère de la Coopération et du Développement: collection méthodologie.*
3. International Organization of Securities Commissions. (2017, May). *Objectives and Principles of Securities Regulation.* from: https://www.iosco.org/about/?subsection=display_committee&cmtid=19&subSection1=principles. (Retrieved: June 1, 2020).
4. أحمد زغدار، و محمد سفير. (2009). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS). مجلة الباحث (7)، 83-91.
5. القانون 11-07. (25 نوفمبر، 2007). يتضمن النظام المحاسبي المالي . الجزائر: الجريدة الرسمية عدد 74 المؤرخة في 25 نوفمبر 2007.
6. أمين السيد أحمد لطفي. (2005). نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
7. انعام محسن غدير الموسوي. (2015). تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظور مستخدمي المعلومات: دراسة تحليلية للمصارف الأهلية العاملة في محافظة النجف الاشرف. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 13 (36)، 392-422.
8. ثناء قباني. (2002). المحاسبة الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
9. حفيظة لصنوني. (2017). واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر (الفترة: 2010-2014) - دراسة حالة مؤسسة إنتاج أغذية الأنعام بمستغانم. أطروحة دكتوراه غير منشورة . الجزائر: جامعة مستغانم.
10. حمزة العرابي. (2013/2012). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق. أطروحة دكتوراه غير منشورة . الجزائر: جامعة بومرداس.
11. دنيا زاد نصرأوي، و محمد الشريف بن زاوي. (2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم الشراكة الاقتصادية الأورو-جزائرية. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 03 (01)، 243-262.
12. سعاد بودريسة. (2010/2009). أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماجستير غير منشورة . الجزائر: جامعة قسنطينة.

13. ظاهر شاهر القشي، و هيثم العبادي. (14، 13 ديسمبر 2011). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات الأردنية على الاستثمار الخليجي المباشر. ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية. الجزائر: جامعة البليدة.
14. عاشور كتوش. (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (6)، 312-289.
15. لجنة معايير المحاسبة. (2001). معايير المحاسبة الدولية. ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان - الأردن.
16. محمد السعيد سعيداني، و بوبكر رزيقات. (2018). مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) - دراسة تحليلية تقييمية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 02 (01)، 269-250.
17. محمد المبروك أبو زيد. (2005). المحاسبة وانعكاساتها على الدول العربية. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
18. محمد مطر. (1993). أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية. مجلة أبحاث اليرموك ، 9 (4)، 346-309.
19. مداني بن بلغيث. (2006). التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف. مجلة الباحث (04)، 121-115.
20. معتز أمين السعيد، و محمد سليم العيسى. (15، 14 أبريل 2009). انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. المؤتمر الثاني حول: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة. عمان: كلية الأعمال بالجامعة الأردنية.
21. نور الدين مزياني. (2009). النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية. المؤتمر الدولي حول: إدارة الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة. عمان - الأردن: جامعة العلوم التطبيقية.
22. نور عبد الناصر، و طلال الججاوي. (2003). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق. مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (35)، 1-21.
23. نورالدين مزياني، و عمر شريقي. (2017). مدى توافر متطلبات الكفاءة في خريجي المحاسبة بالجامعات الجزائرية وفقا للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي - دراسة ميدانية. المجلة العربية للمحاسبة ، 20 (1)، 108-73.
24. هوام جمعة، و عمار لمزاودة. (2014). أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (34)، 427-403.
25. يوسف محمد جربوع، و عبد الله حلس سالم. (2002). المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.